

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ
ب
ج
د

قائمة المركز المالي

قائمة الدخل الشامل

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

١ - ١٠

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهم الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترم
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (شركة مساهمة خاصة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد إنترزنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل مدقق آخر والذي أصدر رأياً غير متحفظ بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحريرات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فانه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن
خطاب وشركاه
محمد خطاب
(إجازة رقم ٧٣٠)

PKF
Khattab & Co.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٣ كانون الثاني ٢٠١٨

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة أ

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	إيضاحات	
دينار معدلة (إيضاح - ١٧)	دينار		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
٦٦,٩٢٩	١١٨,٦٣٢		النقد والنفذ المعادل
٣٥,٣٠٤,٣٦٧	١,٣٠٣,٨٠٦	٥	أرصدة مدينة أخرى
٣٥,٣٧١,٢٩٦	١,٤٢٢,٤٣٨		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
٣٢,٨٦٦,٦٦٧	٢٦,٠٦٦,٦٦٧	٦	ممتلكات مؤجرة إجازة منتهية بالتمليك
٦٨,٢٣٧,٩٦٣	٢٧,٤٨٩,١٠٥		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات المتداولة
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٧	ذمم دائنة
١٦,٩٢٩	٨٧٠	٨	أرصدة دائنة أخرى
٣٤,٠١٦,٩٢٩	٨٧٠		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة
٣٤,١٥٦,٧٧٢	٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٩	صكوك تمويل إسلامية
٦٨,١٧٣,٧٠١	٢٧,٣٥٧,١٢٧		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١	رأس المال
١,٤٢٦	٨,١٩٨	١٣	الاحتياطي الإجمالي
١٢,٨٣٦	٧٣,٧٨٠		أرباح مدورة
٦٤,٢٦٢	١٣١,٩٧٨		مجموع حقوق المساهمين
٦٨,٢٣٧,٩٦٣	٢٧,٤٨٩,١٠٥		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة ب

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	إيضاحات	
دينار	دينار		
٣٣,٣٠٥	٩٢,٤٦٥	١٠	الإيرادات
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤	١١	صافي إيرادات إجازة منتهية بالتمليك
(١٩,٠٤٣)	(٢٤,٧٤٩)	١٢	المصاريف الإدارية
١٧١,٠٣٤	٩١٩,٦٨٠		ربح السنة/ الفترة قبل حصة حملة الصكوك
(١٥٦,٧٧٢)	(٨٥١,٩٦٤)	١١	حصة حملة الصكوك
١٤,٢٦٢	٦٧,٧١٦		الدخل الشامل للسنة/ للفترة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة (ج)

المجموع	أرباح مدورة	الاحتياطي الإجباري	رأس المال	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ -
٥٠,٠٠٠	-	-	٥٠,٠٠٠	تسديد رأس المال
١٤,٢٦٢	١٤,٢٦٢	-	-	الدخل الشامل للفترة
-	(١,٤٢٦)	١,٤٢٦	-	الإحتياطي الإجباري
٦٤,٢٦٢	١٢,٨٣٦	١,٤٢٦	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
				-٢٠١٧
٦٤,٢٦٢	١٢,٨٣٦	١,٤٢٦	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
٦٧,٧١٦	٦٧,٧١٦	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(٦,٧٧٢)	٦,٧٧٢	-	المحول إلى الإحتياطي الإجباري
١٣١,٩٧٨	٧٣,٧٨٠	٨,١٩٨	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة د

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	إيضاحات
دينار معلقة (إيضاح - ١٧)	دينار	
١٤,٢٦٢	٦٧,٧١٦	
١,١٣٣,٢٣٣	٦,٨٠٠,٠٠٠	٦
(٣٥,٣٠٤,٣٦٧)	٣٤,٠٠٠,٥٦١	
١٦,٩٢٩	(٣٤,٠٠٠,٠٠٠)	
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	(١٦,٠٥٩)	
٣٤,١٥٦,٧٧٢	(٦,٨٠٠,٥١٥)	
٣٤,٠١٦,٩٢٩	٥١,٧٠٣	
(٣٤,٠٠٠,٠٠٠)	-	٦
(٣٤,٠٠٠,٠٠٠)	-	
٥٠,٠٠٠	-	
٥٠,٠٠٠	-	
٦٦,٩٢٩	٥١,٧٠٣	
-	٦٦,٩٢٩	
٦٦,٩٢٩	١١٨,٦٣٢	

الأنشطة التشغيلية

ربح السنة/ الفترة

تعديلات

إستهلاك

التغيرات في رأس المال العامل:

أرصدة مدينة أخرى

ذمم دائنة

أرصدة دائنة أخرى

صكوك تمويل إسلامية

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الإستثمارية

شراء ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الإستثمارية

الأنشطة التمويلية

تسديد رأس المال

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة/ الفترة

التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة/ الفترة

النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة/ الفترة

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسست الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ وسجلت لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة في سجل الشركات ذات الغرض الخاص تحت رقم (١) وإن مركز تسجيل الشركة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ورأس مال (٥٠,٠٠٠) دينار موزع كما يلي:

اسم المساهم	نسبة المساهمة	الجنسية	مبلغ المساهمة
	%		دينار
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	١٠٠	أردني	٥٠,٠٠٠

يتمثل نشاط الشركة في:

- تملك الاموال غير المنقولة لتنفيذ غايات الشركة
- وإصدار صكوك التمويل الإسلامي بموجب أي من العقود التي تنظم صكوك التمويل الإسلامي
- تسويق الصكوك الإسلامية وتداولها وفق أحكام التشريعات المرعية
- التأجير التمويلي عقداً من العقود التي تبنى عليها صكوك التمويل الإسلامي وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

تم إقرار القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٨.

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية ووفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللقوانين المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن الشركة قامت بتطبيق التعديلات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية والتعديلات على معايير المحاسبة الدولية التالية ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠١٧:

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي صدرت وتم تطبيقها من قبل الشركة في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٧:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل" - الإعراف بأصول ضريبة مؤجلة عن خسائر غير متحققة.
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية ٧ "بيان التدفقات النقدية" - تحسين الإفصاحات.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "العقارات الإستثمارية" - تحويلات العقارات الإستثمارية (تفسير نقل الأصول من وإلى الممتلكات الإستثمارية).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو المساهمة في الأصول ما يبين المستثمرين في الشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة.
- التعديلات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية للدورة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ والتعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١).

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على المبالغ المعترف بها في الفترات السابقة كما أن معظم التعديلات لن تؤثر على الفترات الحالية أو المستقبلية.

المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها حتى الآن - (يطبق من الأول من كانون الثاني ٢٠١٨)

تم نشر بعض المعايير المحاسبية الجديدة والتفسيرات الغير ملزمة للفترات المالية المنتهية في ٣١ كانون اول ٢٠١٧ ولم يتم تطبيقها ميكراً من قبل الشركة. فيما يلي تقييم الشركة لأثر هذه المعايير والتفسيرات الجديدة:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ - (الأدوات المالية)، يتناول المعيار تصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية ويدخل قواعد جديدة لمحاسبة التحوط. كما أدخل المعيار نموذج الإنخفاض الجديد للإعتراف بمخصصات إنخفاض القيمة. قامت الشركة بمراجعة موجوداتها ومطلوباتها المالية وتوقع التأثير التالي من تطبيق المعيار الجديد في ١ يناير ٢٠١٨.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥، "الإيراد من العقود مع العملاء" أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير جديدة للإعتراف بالإيراد. هذا وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ والذي يغطي عقود السلع والخدمات ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١١ والذي يغطي عقود البناء. بناءً على المعيار الجديد يتم الإعتراف بالإيرادات عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل. يسمح المعيار بأن يتم التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦، "عقود الإيجار" صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ في كانون الثاني عام ٢٠١٦. وسوف يؤدي تقريباً إلى الإعتراف بجميع عقود الإيجار بقائمة المركز المالي، حيث تم إزالة التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. بموجب المعيار الجديد، يتم الإعتراف بالأصل (الحق في استخدام البند المؤجرة) والإلتزام المالي لدفع الإيجارات. والاستثناءات لمحاسبة المؤجرين لم تتغير بشكل ملحوظ.

تتوقع الشركة بأن تقوم بتطبيق المعايير والتفسيرات أعلاه (التحسينات) في البيانات المالي مع عدم وجود معايير أخرى غير نافذة والتي يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المنشأة في فترات التقارير الحالية أو المستقبلية، وعلى المعاملات المستقبلية المتوقعة.

٤ أهم السياسات المحاسبية

النقد والنقد المعادل

إن بند النقد والنقد المعادل يتمثل في الحسابات الجارية لدى البنك.

أرصدة المدينة أخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

ممتلكات مؤجرة

- يتم تسجيل المباني المؤجرة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجرة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

أرصدة الدائنة أخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

ضريبة الدخل

إن الشركة معفية من ضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإحتياطي الإجباري

يتم تكوين الإحتياطي الإجباري وفقاً لأحكام المادة (٨٥) من قانون الشركات الأردني، وذلك باقتطاع ما نسبته ١٠% من صافي أرباح السنة، ويستمر الاقتطاع سنوياً على أن لا يتجاوز هذا الإحتياطي ربع رأسمال الشركة.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

أرصدة مدينة أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,٣٠٤,٣٦٧	١,٣٠٣,٨٠٦	عوائد الإجارة وأقساط الإجارة المستحقة (*)
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-	أمانات لدى البنك المركزي (**)
٣٥,٣٠٤,٣٦٧	١,٣٠٣,٨٠٦	المجموع

(*) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية "المستأجر" من أقساط وعوائد الإجارة المستحقة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك الغير مدفوعة والتي تخص عام ٢٠١٧.

(**) يمثل هذا المبلغ حصيلة إصدار الصكوك الإسلامية التي أصدرتها الشركة والذي تم إيداعه في حساب أمانات لدى البنك المركزي الأردني.

٦ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومباني مؤجرة (*)		دينار	
			٢٠١٧
			<u>التكلفة</u>
			الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٧
			الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
			<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
			الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٧
			إستهلاكات خلال السنة
			الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
			<u>صافي القيمة الدفترية</u>
			٢٠١٦
			<u>التكلفة</u>
			إضافات خلال الفترة
			الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
			<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
			إستهلاكات خلال الفترة
			الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
			<u>صافي القيمة الدفترية</u>
			٢٠١٧
			٢٠١٦
			٢٠١٧
			٢٠١٦
			٢٠١٧
			٢٠١٦
			٢٠١٧

(*) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجارة منتهية بالتملك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبنى بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل قيمة العقد.

٧ ذمم دائنة

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-	وزارة المالية (*)

(*) إن هذا المبلغ هو ثمن المبنى الذي تم شراؤه من وزارة المالية حيث أنه وحتى نهاية عام ٢٠١٦ لم تكون وزارة المالية قد استلمت المبلغ من قبل الشركة.

تاريخ الإصدار: ٢٠١٦/١٠/١٧.

تاريخ الاستحقاق: ٢٠٢١/١٠/١٧.

فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١,٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).

قيمة الصك الإسمية (١,٠٠٠) دينار أردني.

القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.

تاريخ الإطفاء: ٢٠٢١/١٠/١٧.

التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: ٣,٠١ % سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته، (٠,٢٥١) % سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٣,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجازة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢) وذلك في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠.

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً).

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني .

الحافظ الامين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ١/٨/صك ٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٢٠١٦/٨/٢٤.

تاريخ نفاذ النشرة: تم إنفاذ النشرة بموجب القرار رقم (٢٠١٦/٩) تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

١٠ الإيرادات

الفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٤,٢٦٢	٧٧,٥٠٨	حصة الشركة من عوائد المشروع
١٩,٠٤٣	١٤,٩٥٧	منح حكومية (إيضاح ١/٨)
٣٣,٣٠٥	٩٢,٤٦٥	المجموع

١١ صافي إيرادات التأجير المنتهي بالتملك

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,١٣٣,٣٣٣	٦,٨٠٠,٠٠٠	أقساط الإجارة
١٧١,٠٣٤	٩٢٩,٤٧١	عائد إجارة
(١,١٣٣,٣٣٣)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	استهلاك مياهي مؤجرة إجارة منتهية بالتملك
(١٤,٢٦٢)	(٧٧,٥٠٧)	يطرح عائد الشركة (إيضاح - ١٠)
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤	المجموع

١٢ المصاريف الإدارية

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١١,٢٥٠	١٨,٠٠٠	أتعاب محامي
-	٥,٠٠٠	رسوم تسجيل الصكوك الإسلامية
٣,٠١٦	١,٧٣٩	أتعاب مهنية
-	١٠	عمولات بنكية
٤,٧٧٧	-	دعاية وإعلان
١٩,٠٤٣	٢٤,٧٤٩	المجموع

١٣ احتياطي إجباري

يتم تكوين الاحتياطي الإجباري وفقا لأحكام المادة (٨٥) من قانون الشركات الأردني وذلك باقتطاع ما نسبته ١٠% من صافي أرباح السنة ويستمر الاقتطاع سنويا على أن لا يتجاوز هذا الاحتياطي ربع رأس المال المكتتب به في الشركات المساهمة الخاصة.

١٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الحساب الجاري لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من الأرصدة الدائنة الأخرى.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٥ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة، وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض الشركة إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل الشركة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١،٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

١٦ إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية، وتقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل، هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال الفترة الحالية، وإن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال والإحتياطي الإجباري والأرباح المدورة والبالغ مجموعها ١٣١,٩٧٨ دينار أردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٦٤,٢٦٢ دينار أردني).

١٧ تعديلات سنوات سابقة

تم تعديل القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وفقاً لمعيار الحاسبة الدولي رقم (٨) نتيجة إدماج حسابات المشروع والتي لم تكن قد أدمجت ضمن حسابات الشركة.

وفيما يلي التعديلات التي تمت على القوائم المالية:

الفرق	الرصيد بعد التعديل	الرصيد قبل التعديل	
دينار	دينار	دينار	
			<u>قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦</u>
١,٢٩٠,١٠٥	٣٥,٣٠٤,٣٦٧	٣٤,٠١٤,٢٦٢	أرصدة مدينة أخرى
٣٢,٨٦٦,٦٦٧	٣٢,٨٦٦,٦٦٧	-	ممتلكات مؤجرة إجازة منهية بالتمليك
(٣٤,١٥٦,٧٧٢)	(٣٤,١٥٦,٧٧٢)	-	حملة صكوك تمويل إسلامية
-	٣٤,٠١٤,٢٦٢	٣٤,٠١٤,٢٦٢	المجموع
			<u>قائمة الدخل الشامل للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦</u>
١,١٣٣,٣٣٣	١,١٣٣,٣٣٣	-	أقساط الإجازة
(١,١٣٣,٣٣٣)	(١,١٣٣,٣٣٣)	-	استهلاك مباني مؤجرة إجازة منتهية بالتملك
-	-	-	المجموع

١٨ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام ٢٠١٦، لتتناسب مع عرض القوائم المالية لعام ٢٠١٧، هذا ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على المركز المالي ونتائج أعمال الشركة لعام ٢٠١٥. غير ما هو مذكور في إيضاح رقم ١٧.

مشروع مبنى وزارة المالية التابع

للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص،

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ
ب
ج
د

قائمة المركز المالي

قائمة الدخل الشامل

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

٧ - ١

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترمين
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فترة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية. نحن مستقلين عن الشركة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك المهني الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات المهنية ذات الصلة الأخرى بتدقيتنا للقوائم المالية وإننا قد إتزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ومتطلبات مجلس معايير السلوك المهني الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين".

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمر آخر

- إن هذه القوائم المالية معدة لأغراض الإدارة وإن الشركة تقوم بإعداد قوائم مالية تشمل جميع إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات الشركة وقد تم تدقيق القوائم المالية للشركة التي تشمل تلك البنود وأصدرنا تقريرنا عليها برأي غير متحفظ بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١٨.
- تم تدقيق القوائم المالية للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل مدقق آخر الذي أصدر رأياً غير متحفظ بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الإستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن

خطاب وشركاه

محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

PKF
Khattab & Co.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٤ كانون الثاني ٢٠١٨

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة أ

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
دينار	دينار		
			<u>الموجودات</u>
			الموجودات المتداولة
١,٣٠٤,٣٦٧	١,٣٠٣,٨٠٦	٥	أرصدة مدينة أخرى
			الموجودات غير المتداولة
٣٢,٨٦٦,٦٦٧	٢٦,٠٦٦,٦٦٧	٦	ممتلكات مؤجرة أجرة منتهية بالتملك
٣٤,١٧١,٠٣٤	٢٧,٣٧٠,٤٧٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حملة الصكوك
			المطلوبات المتداولة
١٤,٢٦٢	١٤,٢١٦	٧	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
١٤,٢٦٢	١٤,٢١٦		مجموع المطلوبات
			حقوق حملة الصكوك
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٤,٢٩٣		حملة الصكوك
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤		أرباح السنة / الفترة
٣٤,١٥٦,٧٧٢	٢٧,٣٥٦,٢٥٧		مجموع حقوق حملة الصكوك
٣٤,١٧١,٠٣٤	٢٧,٣٧٠,٤٧٣		مجموع المطلوبات وحقوق حملة الصكوك

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة ب

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
دينار	دينار		
١,١٣٣,٣٣٣	٦,٨٠٠,٠٠٠		أقساط الإجارة
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤	٨	صافي عوائد الإجارة
(١,١٣٣,٣٣٣)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	٦	استهلاك مباني مؤجرة إجارة منتهية بالتملك
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤		حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات الإجارة للسنة/ للفترة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة (ج)

المجموع دينار	أرباح مدورة دينار	حملة الصكوك دينار	
			الرصيد للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ -
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	المبالغ المحصلة من حملة الصكوك خلال الفترة
١٥٦,٧٧٢	١٥٦,٧٧٢	-	حصّة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للفترة
٣٤,١٥٦,٧٧٢	١٥٦,٧٧٢	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
			-٢٠١٧
٣٤,١٥٦,٧٧٢	١٥٦,٧٧٢	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
-	(١٥٦,٧٧٢)	١٥٦,٧٧٢	المحول إلى حملة الصكوك من الأرباح المدورة
(٧,٦٥٢,٤٧٩)	-	(٧,٦٥٢,٤٧٩)	المسدد إلى حملة الصكوك
٨٥١,٩٦٤	٨٥١,٩٦٤	-	حصّة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للسنة
٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٨٥١,٩٦٤	٢٦,٥٠٤,٢٩٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

قائمة د

الفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	إيضاحات
دينار	دينار	
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤	
١,١٣٢,٣٣٣	٦,٨٠٠,٠٠٠	٦
(١,٣٠٤,٣٦٧)	٥٦١	
١٤,٢٦٢	(٤٦)	
-	٧,٦٥٢,٤٧٩	
(٣٤,٠٠٠,٠٠٠)	-	٦
(٣٤,٠٠٠,٠٠٠)	-	
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-	
-	(٧,٦٥٢,٤٧٩)	
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	(٧,٦٥٢,٤٧٩)	
-	-	
-	-	
-	-	

الأنشطة التشغيلية

ربح السنة/ الفترة

تعديلات:

استهلاكات

التغيرات في رأس المال العامل:

الأرصدة المدينة الأخرى

مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

شراء ممتلكات مؤجرة

صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

المبالغ المحصلة من حملة الصكوك

المدفوع إلى حملة الصكوك

صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية

التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة/ الفترة

التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة/ الفترة

النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة/ الفترة

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسس مشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص من العقد التالي:

- المؤجر: الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (مساهمة خاصة محدودة).
 - المستأجر: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بوزارة المالية.
 - الأصول المؤجرة: قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان، والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) خمسة عشر ألفاً ومائتين وخمسة وثمانون متراً مربعاً، والتي تحمل الصفة التنظيمية، مكاتب ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة، وما عليها وما سيقام عليها.
 - مدة الإيجار: تكون مدة الإيجار خمسة سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
 - بدل الإيجار: اتفق الطرفان على أن يكون بدل الإيجار عن كامل مدة الإيجار مبلغاً وقدره (٠٤١ / ٣٦,٧٧٢,٧١٣) ستة وثلاثون مليوناً وسبعمئة واثنان وسبعون ألفاً وسبعمئة وثلاثة عشر ديناراً أردنياً و(٠٤١) فلساً يلتزم المستأجر بدفعها للمؤجر.
- تم إقرار القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٨.

معلومات الصكوك المصدرة:

- نوع الصكوك المعروضة: إن الصكوك المعروضة هي صكوك الإجارة المنتهية بالتملك.
- عدد الصكوك المعروضة: (٣٤,٠٠٠) صك إجارة منتهية بالتملك.
- الغاية من الإصدار: استكمال مبنى وزارة المالية الجديد والكائن في العاصمة عمان، والواقع شمال ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) بجانب هيئة الأوراق المالية.
- نوع العرض: عرض موجه للبنوك (الإسلامية والتقليدية) وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وشركات التأمين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكما هو مبين في نشرة الإصدار.
- تاريخ الإصدار: ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦.
- تاريخ الاستحقاق: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).
- قيمة الصك الاسمية: (١٠٠٠) دينار أردني.
- القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.
- تاريخ الإطفاء: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: ٣,٠١ % سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته (٠,٢٥١ %) سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٣,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجارة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر، وتم الإعلان عن جدول توزيع دفعات العائد والأقساط بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب وتحديد نسبة بدل الإجارة النهائي بموجب شروط وأحكام هذه النشرة. وفي حالة وقوع تاريخ استحقاق دفع الربح في يوم عطلة رسمية، فإن هذه المبالغ سوف تدفع في يوم العمل التالي.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً).

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني.

الحافظ الامين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ١/٨/صك ٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٨ أيلول ٢٠١٦. والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية ووفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) الصادرة عن هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللقوانين المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
 - إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمشروع.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن المشروع قام بتطبيق التعديلات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية والتعديلات على معايير المحاسبة الدولية التالية ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠١٧:

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي صدرت وتم تطبيقها من قبل المشروع في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٧:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل" - الإعراف بأصول ضريبة مؤجلة عن خسائر غير متحققة.
- تعديلات معيار المحاسبة الدولية ٧ "بيان التدفقات النقدية" - تحسين الإفصاحات.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "العقارات الإستثمارية" - تحويلات العقارات الإستثمارية (تفسير نقل الأصول من وإلى الممتلكات الإستثمارية).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو المساهمة في الأصول ما يبين المستثمرين في الشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة.
- التعديلات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية للدورة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ والتعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١).

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على المبالغ المعترف بها في الفترات السابقة كما أن معظم التعديلات لن تؤثر على الفترات الحالية أو المستقبلية.

المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها حتى الآن- (يطبق من الأول من كانون الثاني ٢٠١٨)

تم نشر بعض المعايير المحاسبية الجديدة والتفسيرات الغير ملزمة للفترات المالية المنتهية في ٣١ كانون اول ٢٠١٧ ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل المشروع. فيما يلي تقييم المشروع لأثر هذه المعايير والتفسيرات الجديدة:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ - (الأدوات المالية)، يتناول المعيار تصنيف وقياس وإستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية ويدخل قواعد جديدة لمحاسبة التحوط. كما أدخل المعيار نموذج الإنخفاض الجديد للإعتراف بمخصصات إنخفاض القيمة. قامت المشروع بمراجعة موجوداتها ومطلوباتها المالية وتوقع التأثير التالي من تطبيق المعيار الجديد في ١ يناير ٢٠١٨.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥، "الإيراد من العقود مع العملاء" أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير جديدة للإعتراف بالإيراد. هذا وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ والذي يغطي عقود السلع والخدمات ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١١ والذي يغطي عقود البناء. بناءً على المعيار الجديد يتم الإعتراف بالإيرادات عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل. يسمح المعيار بأن يتم التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦، "عقود الإيجار" صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ في كانون الثاني عام ٢٠١٦. وسوف يؤدي تقريباً إلى الإعتراف بجميع عقود الإيجار بقائمة المركز المالي، حيث تم إزالة التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. بموجب المعيار الجديد، يتم الإعتراف بالأصل (الحق في إستخدام البند المؤجرة) والإلتزام المالي لدفع الإيجارات. والإستثناءات لمحاسبة المؤجرين لم تتغير بشكل ملحوظ.

تتوقع المشروع بأن تقوم بتطبيق المعايير والتفسيرات أعلاه (التحسينات) في البيانات المالي مع عدم وجود معايير أخرى غير نافذة والتي يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المنشأة في فترات التقارير الحالية أو المستقبلية، وعلى المعاملات المستقبلية المتوقعة.

٤ أهم السياسات المحاسبية

الأرصدة المدينة الأخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

الأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الالتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

ضريبة الدخل

إن المشروع معفية من ضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المشروع التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ممتلكات مؤجرة

- يتم تسجيل المباني المؤجرة بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجرة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتملك.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المشروع القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المشروع القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

• أرصدة المدينة الأخرى

٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١,٣٠٤,٣٦٧	١,٣٠٣,٨٠٦

إيرادات مستحقة (*)

(*) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية المستأجر من أقساط وعوائد الإجارة المنتهية بالتملك المستحقة الغير مدفوعة والتي تخص عام ٢٠١٧.

٦ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومبنى وزارة المالية المؤجر (*) دينار	٢٠١٧ الكلفة
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٧
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧
١,١٣٣,٣٣٣	مجمع الاستهلاك المتراكم
٦,٨٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٧
٧,٩٣٣,٣٣٣	استهلاك خلال السنة
٢٦,٠٦٦,٦٦٧	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧
	الصافي
	٢٠١٦
	الكلفة
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	إضافات خلال السنة
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦
١,١٣٣,٣٣٣	مجمع الاستهلاك المتراكم
١,١٣٣,٣٣٣	استهلاكات خلال الفترة
٣٢,٨٦٦,٦٦٧	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦
	الصافي

(*) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجازة منتهية بالتمليك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبنى بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل مدة العقد.

٧ معاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة الشركاء الرئيسيون والشركات والإدارة التنفيذية العليا.

فيما يلي ملخص للمعاملات مع جهات ذات علاقة الظاهرة في قائمة المركز المالي:

٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١٤,٢٦٢	١٤,٢١٦

مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع المملوكة

٨ صافي عوائد إيجار

للفترة منذ التأسيس في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١٧١,٠٣٤	٩٢٩,٤٧١
(١٤,٢٦٢)	(٧٧,٥٠٧)
١٥٦,٧٧٢	٨٥١,٩٦٤

عائد الإجازة
يطرح: حصة الشركة من العائد
الصافي (*)

٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الحساب الجاري لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من الأرصدة الدائنة الأخرى.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٠ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن المشروع غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المشروع، وترى المشروع بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما يحتفظ المشروع بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض المشروع إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل المشروع على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات المشروع هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١،٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

١١ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام ٢٠١٦، لتتناسب مع عرض القوائم المالية لعام ٢٠١٧، هذا ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع لعام ٢٠١٦.